

# ورشة في الخليل حول الحريات الدينية في أوروبا

دمج ذلك في أنظمتها القانونية بصورة فعالة.

وقال إن قوانين الدول الأوروبية تتفاوت بين دولة وأخرى في التعامل القانوني مع الإسلام والمسلمين كطائفة أو جماعة دينية، مرجعة هذا التباين إلى أسباب عدة، من بينها؛ طبيعة الموقف القانوني في الدولة من الطوائف الدينية، أو بسبب عدم تجاوب السلطات المسؤولة عن تفعيل ملف الاعتراف الرسمي بالمسلمين كطائفة وعدم إبدائها الجدوية الكافية لتسوية هذا الملف، أو بسبب عثرات إجرائية، مثل الاحتجاج بعدم وجود هيكل ممثلة للدين الإسلامي علي شاكلة الكنائس أو غير ذلك.

وأوضح المشاركون أن العالم الإسلامي لم يكد يضيق من إحدى صدمات صدام النقاهات، وأكثرها استفزازا واستغضابا، وهي قضية الرسوم حتى تفجرت قضية أخرى لا تقل خطورة في مدلولاتها، وإن كانت أقل في تفاعلاتها، وهي قضية الهجوم على شريعة الإسلام تصريحاً أو تلميحاً من معظم دول الغرب باسم الحرية الدينية .

المهاجرين-

وشدد على ضرورة إعادة النظر في أي مواد تشريعية جرى سنها، أو أي خطوات عملية تم اتخاذها بما ينطوي على تجاوز للحرية الدينية، بما في ذلك الحرمان من ارتداء الزي الإسلامي في قطاعات التعليم أو العمل أو غير ذلك. وقال هناك مسؤولية خاصة تفرضها موجة العداة للإسلام ، الإسلاموفوبيا، التي يتم التعبير عنها في بعض الفئات والناخب، فمكافحة هذه الظاهرة مسؤولية مشتركة في المجتمع الواحد، وأضاف: نحن مدعوون بصفة خاصة لتطويق ظاهرة العنصرية الانتقائية، التي تحاول ركوب موجة العداة للإسلام للتعبير عن نزعتها العنصرية الكامنة باستهداف المسلمين بصفة خاصة.

ونوه إلى أن المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية، وما جاء فيها من ضمانات لحماية الحرية الدينية، تفقد معناها ما لم يتم تطبيقها على الوجه الأمثل، ومطالبية الدول الأوروبية بأن تحمل ما نصت عليه هذه المواثيق من تأكيد لصون الحرية الدينية محمل الجد، وأن تتولى

الخليل - مراسل الصّند الخاص - عقد مركز حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" ورشة عمل حوارية في الخليل حول الحريات الدينية في الاتحاد الأوروبي.

وقدم محمود عاصي لمحة عن المركز ونشاطاته مؤكداً على أن الحرية الدينية مكفولة في المواثيق الدولية ، وأن الدول الأوروبية ملزمة، بناء على المواثيق الدولية، ليس بحماية الحرية الدينية للمسلمين فيها وحسب، بل بتعزيز الخصوصيات الدينية والثقافية لهم.

وقال الدكتور نضال أبو عياش أستاذ الإعلام أن حظر بناء المآذن في سويسرا لا يقلقنا ، ولكن ما يقلقنا حقاً مشاعر النضور التي دفعت ٥٧% من الناخبين السويسريين إلى تأييد الحظر. فما كانت المآذن يوماً ما جزءاً أساسياً من المسجد. وقال أن المآذن خارج العالم العربي والإسلامي أصبحت من معالم الهوية الإسلامية التي يتعلق بها ويحرص عليها المسلمون في شتاتهم. وهي الهوية التي لا يحتاجون إلى إثباتها في بلادهم. من هذه الزاوية فإنها اكتسبت أهمية خاصة لدى المسلمين